

# مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٦٤ (الاستئناف ١)**

الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد محبوباني .......................... (سنغافورة)

الأعضاء:

| | |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | السيد غرانوفسكي |
| أوكرانيا | السيد كوتشنسكي |
| أيرلندا | السيد راين |
| بنغلاديش | السيد أحمد |
| تونس | السيد بن مصطفى |
| جامايكا | السيد وارد |
| الصين | السيد شن غوفانغ |
| فرنسا | السيد لفيت |
| كولومبيا | السيد فالديفيسو |
| مالي | السيد عوني |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية | السيد إلدون |
| موريشيوس | السيد نيوور |
| النرويج | السيد سترومن |
| الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كننغهام |

## جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2001/1195)



01-22724 (A)
*0122724*

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السويد. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سكوري** (السويد) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن سيراليون ، ونشكر السفير تشودري وكل الأعضاء الخمسة في الفريق على العمل القيم الذي أدوه. وهذا تقرير شامل من جانب خبراء مستقلين، يلقي ضوءا على الشبكة السرية لدعم الجبهة المتحدة الثورية. وقد أحطنا علما بشكل خاص بالاستنتاج إلى أن الانتهاكات المنتظمة والمتعمدة لقرارات مجلس الأمن، وخاصة من جانب قيادة ليبريا، ما زالت تذكي هذا الصراع المرير الطويل الأمد الذي جلب الشقاء لشعب سيراليون. وقد حان الوقت الآن للمجتمع الدولي كي يظهر بشكل واضح من خلال أعماله أن مثل هذه الأنشطة لن تقابل بالتسامح بعد الآن.

إن الصلات بين الماس المستخدم في الصراع وتجارة الأسلحة هي في لب المأساة في سيراليون. فالجبهة المتحدة الثورية ما زالت تعتمد على الاتجار غير المشروع بالماس لتمويل حملة عنفها، وما زال السكان يعانون.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق كبير إزاء الدور الذي تقوم به القيادة الليبرية بقيادة الرئيس تشارلس تايلور، في إذكاء العنف في سيراليون. ويوفر التقرير أدلة قاطعة على أن الرئيس تايلور مزود رئيسي للجبهة المتحدة الثورية بالأسلحة والمواد ذات الصلة. وتُظهر التحقيقات أيضا أن أنشطة الجبهة المتحدة الثورية تمول من خلال الماس المستخرج من سيراليون وأن السجل الجوي الليبري يستخدم للاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويطالب الاتحاد الأوروبي ليبريا وجميع الأطراف الأخرى المتورطة في انتهاك الجزاءات بأن تكف عن هذه الأنشطة فورا.

ويوصي فريق الخبراء باتخاذ عدد من التدابير القوية والواسعة النطاق لمعالجة المشاكل التي حددها. وبعض هذه التدابير تقع خارج نطاق مجلس الأمن نفسه وتقتضي التنفيذ في محافل أخرى. فمثلا، يبرهن التقرير مرة أخرى على أهمية اتخاذ إجراء بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة، من حيث العرض والطلب معا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الحالية، كما أعلن عن استعداده لدعمها، مثل الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا جهود فرادى البلدان، في المنطقة الإقليمية ومناطق أخرى، لإحكام نظمها للحركة الجوية وتعزيز ضوابطها الجمركية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات فريق الخبراء بالعمل المبكر على الحد من تدفق الماس المستخدم في الصراع من المنطقة. وندعم عمل الأمم المتحدة المنسق بغية إنشاء نظم وطنية لإصدار الشهادات في المنطقة، فضلا عن اتخاذ تدابير لتعزيز الرقابة في البلدان المحددة بوصفها دول عبور للماس المستخدم في الصراع. ونؤكد أيضا على أهمية توصيات فريق الخبراء بإنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي على دعمه

القوي للقرار ٥٥/٥٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بشأن الماس المستخدم في الصراع.

وقد فُوِّض فريق الخبراء بأن ينظر في المقام الأول إلى الحالة في سيراليون. وبمضي الوقت أصبح واضحا أن خطط الرئيس تايلور المزعزعة للاستقرار قد امتدت أيضا إلى غينيا وأن لها آثارا كبيرة على الأمن والحالة الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا في ذلك البلد. ونحن نشيد بجهود الجماعة الاقتصادية الرامية إلى معالجة الحالة في غينيا، ونرى أن هناك بعدا إقليميا لهذه الأزمة يؤكد أكثر على ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراء حيالها.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي فريق الخبراء قلقه الشديد من أن الجزاءات المفروضة بشأن الماس والأسلحة يجري انتهاكها بلا عقاب. ولذا فإننا نرى أن ممارسة الضغط لإقناع الرئيس تايلور وأعوانه بالامتثال للجزاءات ووضع حد لدعمهم لحركة التمرد في البلدان المجاورة، ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في استجابة مجلس الأمن والمجتمع الدولي للأزمة في غرب أفريقيا. وينبغي لهذه التدابير أن تستهدف القيادة الليبرية – نعم – مع الحد من الآثار الواقعة على الشعب الليبري نفسه.

ونعرب عن تأييدنا القوي لاعتزام مجلس الأمن اتخاذ إجراءات لممارسة الضغط على الرئيس تايلور ومتابعة توصيات فريق الخبراء. وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تمديد ولاية فريق الخبراء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دوفال** (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أردد صدى مشاعر الذين هنأوكم صباح اليوم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، التي تظهر اهتمامهم بالشفافية. وأود أيضا أن أشكر السفير تشودري وفريق الخبراء، الذين اضطلعوا بمهمة هائلة بشأن هذه المسألة.

وترحب كندا بتقرير فريق الخبراء بشأن سيراليون وتعرب عن امتنانها لأعضاء الفريق على التحليل المفصل لدور تهريب الماس والأسلحة في هذه الحرب الوحشية.

ولابد من الكشف أولا عن الموارد الاقتصادية للصراع إذا أريدت معالجتها معالجة صحيحة. وهذا التقرير جزء من اتجاه هام يتمثل في إجراء دراسة متعمقة للأسباب الاقتصادية لبعض الصراعات، بما في ذلك الصراع الدائر في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي تحديد أسماء الذين ينتفعون من هذه الحروب ويبقون عليها، وفضحهم، وفي اتخاذ إجراءات ذات معنى لدى الضرورة تشمل، في أفظع الحالات، فرض جزاءات وتدابير للحظر. ولماذا لا نفعل ذلك في أعلى عند منبع المشكلة، وكذلك على طول الخط إلى المصب في الأدنى.

وخلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن، دعت كندا المجلس لأن ينظر في طائفة من التدابير، القسرية والتعاونية على حد سواء، لضمان الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تستهدف إنهاء الحربين الدائرتين في سيراليون وأنغولا. ونرى أن هذا التقرير يتيح أساسا كافيا لاعتماد جزاءات تستهدف أولئك الذين حددهم فريق الخبراء، أخذا بعين الاعتبار الحاجة إلى جعل هذه الجزاءات فعالة ومستدامة، مع حماية السكان المدنيين وصناعة الألماس المشروعة.

وفي ضوء النتائج التي لا لبس فيها التي خلص إليها هذا التقرير، تؤيد كندا فرض حظر فوري على صادرات الماس من ليبريا، بالإضافة إلى التدابير الأخرى الموصى بها في التقرير، نظرا للدور الواضح الذي يقوم به ذلك البلد باعتباره نقطة عبور للأحجار الكريمة التي تستخرج بشكل

غير مشروع في سيراليون. وندعم أيضا، بتأييد من المجلس، استحداث تدابير صارمة للمراقبة في البلدان المجاورة. وفي حالة عدم كفاية هذه الجهود التعاونية، يتعين على المجلس ألاّ يتردد في تمديد الحظر ليشمل دولا أخرى إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

ونشجع أيضا الأعضاء على إجراء دراسة متأنية للتوصيات العديدة الأخرى الواردة في هذا التقرير بغية التوصل إلى اتفاق حول صفقة شاملة من التدابير الفعالة والعملية على حد سواء. وتشجع مجلس الأمن على إشراك الهيئات ذات الصلة في وضع تلك التدابير وفي وضع معايير لقياس مدى امتثال الدول المستهدفة في هذا التقرير. وأي تدابير من هذا القبيل يجب أن تُربط بمعايير صريحة، نظرا لأنه، في اعتقادنا، ينبغي للمجلس أن يتفادى التدابير الغامضة أو التي لا نهاية لها.

(تكلم بالانكليزية)

لقد أصبحت الجزاءات أداة فعّالة بشكل متزايد لصون السلم والأمن الدوليين. وساعد على تحقيق هذا الوضع شتى أفرقة الخبراء التي أنشأها المجلس. ومن الضروري أن يستمر هذا الاتجاه. فقد أصبحت مصداقية المجلس موضوع نقاش. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوضع تحت تصرف المجلس خيارات قابلة للتطبيق تتراوح بين نشر القوة من ناحية وبين مجرد ترديد بعض الكلام من الناحية الأخرى.

ومهما كبر حجم الإسهام المقدم من أفرقة التحقيق المخصصة المنشأة من أجل سيراليون وأنغولا، فإننا نرى أن رصد الجزاءات سيظل أكثر فعالية لو أن الأمم المتحدة تعاملت مع عمليتي رصد الجزاءات وإنفاذها على أساس أكثر دواما وأكثر منهجية. وتقول ببساطة تامة أن الجزاءات الموجهة لن تنجح إذا لم يتخذ المجلس الترتيبات اللازمة للكشف عن الانتهاكات وتحديد مصادرها والأساليب المستخدمة فيها. وينبغي أن تظل ترتيبات الرصد قائمة طوال فترة سريان كل نظام من نظم الجزاءات الموجهة. وليس لفترات محددة تمتد لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر.

ونحث المجلس على أن ينظر في اتخاذ ترتيبات رصد دائمة ومتكاملة، ناهيك عن تحسين الكفاءة وتقليل التداخل في جهود مجلس الأمن الرامية إلى الكشف عن انتهاكات التدابير التي يتخذها المجلس. وبدلا من أن يكون للمجلس ثلاثة أفرقة منفصلة تنظر في مسائل مماثلة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وكثيرا ما تزور نفس العواصم في تعاقب وثيق للتحدث مع نفس الأفراد أو حولهم – لماذا لا يكون هناك مكتب رصد وحيد يعمل بالإشارة إلى نظم الجزاءات هذه وغيرها بالإضافة إلى المسائل الأخرى ذات الصلة مثل الاتجار غير المشروع بالسلع الأساسية مرتفعة القيمة؟. فمن شأن هذا المكتب أن يعمل على أساس مستمر، ويقدم تقارير من خلال شتى لجان الجزاءات بناء على طلبها.

ونشجع أعضاء المجلس على إمعان النظر في مدى زيادة فعالية الجزاءات لو أتخذ مثل هذا الترتيب، وإلى أي مدى ستكون قيمة الردع الذي ستحقق هذه الجزاءات. إن التكلفة لن تكون أكبر بكثير من التكلفة المتكبدة حاليا. فالتأثير سيكون أكبر، مما سيزيد من فرصة تحقيق الأهداف التي أنشئت شتّى نظم الجزاءات من أجلها. ويسرنا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من أعضاء المجلس يؤيدون هذه الفكرة.

وأخيرا، نلاحظ أنه حدثت زيادة في مستوى التجارة المشروعة في الماس الخاضع لسيطرة الحكومة في سيراليون نتيجة لكل من نظام إصدار شهادات الماس الذي حظي بتأييد مجلس الأمن والاهتمام المتزايد الذي أولى مؤخرا لمسألة ماس النزاع من جانب قطاع الصناعة والحكومة وعامة الجمهور. ونكرر التأكيد على دعمنا للجهود الدولية الرامية

إلى استنباط تدابير فعالة وعملية للقضاء على ماس النزاع، مع التركيز بشكل خاص على المقترحات الداعية إلى وضع نظام دولي لإصدار شهادات للماس الخام. ونطالب بنهج متضافر فيما بين الدول المنتجة للماس والدول المتاجرة به، ونرى أن مناقشة اليوم ستؤكد على مزايا وضرورة اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الدول المنتجة والدول المتاجرة بالماس على حد سواء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ في وقت سابق في هذه الجلسة، أدعو المراقب الدائم عن سويسرا لدى الأمم المتحدة إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ستايهلن** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نادرا ما تخاطب سويسرا مجلس الأمن، ولكننا نرى اليوم أنه من الضروري أن ندلي ببيان لأن إسم سويسرا ذكر في تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بسيراليون.

وبداية، أؤكد أن حكومة بلادي أيضا تشعر بقلق إزاء الوضع في سيراليون، وما يترتب عليه من حالة عدم استقرار في كل أنحاء المنطقة. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إيجاد حل سريع ودائم لهذه المشاكل.

وترحب سويسرا بشكل خاص بشتى التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن لوضع نهاية للصراع وللنهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة. ونرى أن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، والتي تستهدف ضمن جملة أمور القضاء على الدعائم الاقتصادية التي تسمح باستمرار الصراع، تمثل أداة هامة لتحقيق هذه الأهداف.

ولكي نجعل هذه الجزاءات فعّالة حقا، يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار المخاطرة بأن يجري الالتفاف حولها، وهذه المشكلة تزداد أهميتها بشكل خاص فيما يتعلق بالاستيراد غير المشروع للماس الخام من سيراليون. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن حكومة بلادي لم تنفذ فحسب جميع توصيات مجلس الأمن بالكامل، بل أنها تجاوزتها كثيرا في مجالات عديدة. فاتخذت خطوات إضافية ضمن جملة أمور لزيادة فعالية إنفاذ نظام الجزاءات في موانئ المناطق الحرة، ووضعت قائمة بالبلدان المحتمل تعرضها لخطر الاتجار بالماس الذي يدعم الصراعات. وهذه البلدان تحتاج إلى يقظة متزايدة.

لذلك، تأسف الحكومة السويسرية لحقيقة أن تقرير فريق الخبراء يشير – على عكس تقرير مماثل صدر مؤخرا فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) – بطريقة جزئية وناقصة إلى التدابير التي اتخذتها سويسرا في هذا المجال، والتي ترد بشكل مفصل في مرفق الرسالة التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في الوثيقة S/2000/1232.

اسمحوا لي أن أضيف إلى ما تقدم أن بلادي تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى وضع نظام عالمي لإصدار شهادات الماس لمنع الاتجار بماس النزاع. ونرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي حول دور الماس وكذلك بالجهود التي بذلها المشاركون في ”عملية كمبرلي“. ومن الواضح أن تلك العملية حظيت بولاية من الجمعية العامة لتواصل عملها في هذا الاتجاه. وتعتزم سويسرا المشاركة بنشاط في هذه الجهود.

وفي الختام، أؤكد أن حكومة بلادي تعلق أهمية كبيرة على النهوض بالسلام والاستقرار في سيراليون والبلدان المجاورة لها. فالقضية المطروحة ليست تحقيق الأمن لذلك الشعب فقط، وإنما تحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء تلك المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل غينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كامارا** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تنهاني وفد بلدي الخالصة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. وإذ نعرف خصالكم الشخصية والمهنية العظيمة ونقدرها، فإن وفد بلدي واثق بأن مجلس الأمن سيتمكن، تحت قيادتكم في هذا الشهر الأول من الألفية الجديدة من كتابة فصل جديد في تاريخه.

السيد الرئيس، أود أن أرحب بمبادرتكم الأخيرة لتيسير التعاون الكبير بين البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن، لتعزيز عمل المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للمجلس لتمكين الفرصة أمام هذا الوفد للمشاركة في اجتماع اليوم، المكرس للنظر في حالة تؤثر على توازن كامل منطقة غرب أفريقيا بشكل عام، وبلدي بشكل خاص.

ومنذ أكثر من عشر سنوات وحتى الآن، ما برحت تستبد في منطقتنا بالفعل أزمة عرضت للخطر إلى حد كبير السلم والأمن في بلداننا. ويدرك الجميع المعاناة العظيمة التي لا تزال تحيق بشعوب ليبريا وسيراليون طوال عقد حتى الآن. ويود وفد بلدي أن يؤكد بشكل خاص على الأعمال الوحشية المرتكبة خلال تلك الفترة في البلدين المتأثرين، ومئات الآلاف من الناس الذين اضطروا إلى المنفى والدمار المادي الكبير الذي ترتب على ذلك.

لقد تمكنت دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات التدخل التابعة لها، فريق رصد الجماعة – بفضل تصميمها – من إنهاء الإبادة الجماعية في ليبريا – وعودة السلام وإجراء انتخابات حرة في ذلك البلد، اللذان سمحا لنفس الأطراف المسؤولة عن الإبادة الجماعية بالوصول إلى الحكم، لم تخففا حماسهم الشديد للحرب. لقد واصلوا أنشطتهم لزعزعة الاستقرار والتدمير ضد دول مجاورة أخرى، وعلى وجه الخصوص سيراليون وغينيا.

إن اشتراك الحكومة الليبرية ودعمها الكامل لمختلف حركات التمرد في المنطقة دون الإقليمية قد تأكدا بما لا يدع مجالا للشك. إن سلطات مونروفيا تتبع سياسة إرهاب، منتهكة بذلك كل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية واتحاد ''مانوريفير''.

والادعاءات التي طرحها وفد ليبريا لا أساس لها ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تخفي الطابع الميال للحرب للسلطات الليبرية. والجميع يدركون الدعم الذي تقدمه ليبريا ورئيسها إلى متمردي الجبهة المتحدة الثورية. إن ليبريا ودول أخرى في المنطقة هي الموردة الرئيسية للأسلحة إلى مختلف جماعات المتمردين التي تعمل في أفريقيا الغربية، في انتهاك صارخ واسع الانتشار للجزاءات على صادرات الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن.

والتقرير الممتاز لفريق الخبراء عن العلاقة بين الماس الدموي والأسلحة في سيراليون ملئ بالبيانات في هذا الشأن. ونحن نود أن نثني على العمل الهام الذي قام به الفريق بتوجيه رئيسه، السيد تشودري.

إن بلدي، جمهورية غينيا، يتعرض لهجمات من المتمردين بتوجيه من مونروفيا وبدعم من متمردي الجبهة المتحدة الثورية. وهذه الهجمات أسفرت عن عدد كبير من الوفيات، بما في ذلك موت موظف تابع لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وعن ضرر مادي كبير وكوارث إنسانية حقيقية تتضمن تشريد السكان على الحدود وبعثرة مئات الآلاف من اللاجئين.

وبالرغم من البيان الأخير الذي أصدره رئيس مجلس الأمن بإدانة هذه الهجمات وتوجيه أصبع الاتهام بصراحة إلى ليبريا، لا تزال الغارات مستمرة. ومن الحيوي تماما إنهاء الأنشطة الإرهابية لسلطات مونروفيا وقطع الصلة بين الماس السيراليوني وتوريد الأسلحة إلى حركات التمرد. وهذا هو التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن اليوم.

لذلك، يفهم سبب ترحيب وفد بلدي بهذه المبادرة ويثني على التدابير الوارد في مشروع القرار المعروض على المجلس. ونحن نأمل أن تبعث الجزاءات المستهدفة المتصورة إشارة قوية إلى الرئيس الليبري بأن ينهي دعمه لحركات التمرد والإرهاب.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشجع المجلس على مراقبة الامتثال للأحكام الواردة في مشروع القرار واحترامها بمجرد اعتمادها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل بوركينا فاسو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي السفير كيشوري محبوباني، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الأول من هذا العام. ونهنئكم أيضا على المهارة والحكمة اللتين أظهرتموها وعلى الأسلوب البارز الذي تديرون به مداولاتنا.

أود أيضا أن أعرب عن التهاني للدول الأعضاء الجديدة في المجلس، وهي أيرلندا، سنغافورة، كولومبيا، موريشيوس، والنرويج. ونتمنى لها كل نجاح في قيامها بمسؤولياتها الجديدة الثقيلة.

لقد قدم فريق الخبراء المشكل بقرار من مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) تقريره النهائي، الذي سيتوصل المجلس في النهاية إلى نتائجه. وكما يعلم الجميع هذا التقرير يهمنا، ولذلك، أود، بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أدلي ببيان موجز في هذا الصدد.

منذ البداية، وموقف بوركينا فاسو معروف تماما، وقد طرح بالتفصيل. أولا، خلال الإحاطات الإعلامية الأولية عن الماس السيراليوني في شهر تموز/يوليه الماضي في الأمم المتحدة؛ وبعد ذلك خلال مختلف المناقشات مع أعضاء الفريق خلال بعثاتهم للتحقيق في بلدنا؛ ومرة أخرى في لندن في كانون الأول/ديسمبر الماضي، حيث أتيحت لنا الفرصة مرة أخرى، خلال اجتماع دولي بشأن الماس ''النزاع'' لتوضيح موقفنا.

أخيرا، في السياق الأوسع للجمعية العامة، شاركنا مؤخرا في مناقشة بشأن دور الماس''النزاع''، أسفرت عن إصدار القرار ٥٥/٥٦، الذي شاركنا في تقديمه. وتبعا لذلك، فإننا نعتبر من غير الملائم، وهذا أقل ما يقال، أن نحاول إثارة الحجج بشأن القضية مرة أخرى ونضع أنفسنا في موقف الدفاع. إن الحكمة والتصميم على محاولة إيجاد حل للمسألة يجعلاننا نميل إلى مجرد الإحاطة علما بالتقرير النهائي لفريق الخبراء.

لقد كان من بين أهداف مجلس الأمن بإسناد مهمة التقصي لفريق الخبراء، تشجيع البلدان التي تشير إليها أصابع الاتهام على إثبات حسن نيتها وكامل استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة. هذا فهمنا نحن للرسالة، حيث ترجمنا ذلك في مختلف الخطوات التي اتخذتها حكومتي لإظهار كامل استعدادنا وعزمنا الأكيد على العمل مع الأمم المتحدة بشفافية وأمانة.

وقد تمثلت الخطوة الأولى في إنشاء لجنة وزارية مشتركة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ لمتابعة الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتنص المادة الأولى من التشريع على اختصاص هذه اللجنة ''بالسلطة العامة لمتابعة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن''. وكانت النتيجة المباشرة لهذا القرار منع رعايا أنغولا وسيراليون من دخول أراضي بوركينا فاسو أو المرور بها أو الإقامة فيها، على أن يستثنى من هذا القرار من يكلفون بمهمة رسمية من قبل الحكومتين الشرعيتين للبلدين.

وبعد ذلك، حظرت الحكومة بموجب المرسوم الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي معاملات تتعلق بالمعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة الآتية من مناطق الصراع في جميع الأراضي الوطنية لبوركينا فاسو. وبعد فترة وجيزة، استضفنا في واغادوغو ثلاث بعثات للتقصي أوفدتها الأمم المتحدة بصورة متعاقبة، وكانت البعثتان الأوليان بخصوص أنغولا، والأخيرة بشأن سيراليون، وقد أتاحت لها حكومتنا كامل الحرية والتسهيلات التي تمكنها من القيام بعملها. وقد سمح لهذه البعثات بزيارة مستودعات الجيش، بل وتصويرها. وسمح لها كذلك باستجواب من تريد، وبعقد جلسات عمل مع اللجنة الوزارية المشتركة. وبإيجاز، فإن بوركينا فاسو، الدولة التي تحترم الحرية والتي تفتحت الآن للقيم والمقتضيات الديمقراطية، أتاحت كل الحرية لبعثاتكم كيما تقوم بواجبها بحرية.

لكن أهم الخطوات وأكثرها حسما إلى حد بعيد هي الخطوة التي انبثقت عن القرار الذي اتخذته بوركينا فاسو بإنشاء آلية لمراقبة الواردات من الأسلحة واستخدامها، وهي الآلية التي ستنشأ لمدة ثلاث سنوات تحت إشراف الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، بوسعي أن أعلن أمام هذا المجلس أن المرسوم الذي يقضي بإنشاء هذه الآلية ويحدد صفتها ونظامها القانوني، وأيضا طرائق عملها، قد اعتمده مجلس الحكومة للتو في جلسته التي عقدها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتقترح رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة أن يتشاور الجانبان، بوركينا فاسو والأمم المتحدة، بغية تحديد الهيكل السياسي والفني لإضفاء الصفة الرسمية على هذه الآلية.

وبموجب المرسوم الصادر بهذا الشأن، تتولى إدارة هذه الآلية سلطة عليا تضم أعضاء من الحكومة والبرلمان - أي الجمعية الوطنية ومجلس النواب - وتخول، تحت إشراف الأمم المتحدة.

> ''بمراقبة كل توريدات الأسلحة من جانب حكومة بوركينا فاسو، مع الالتزام بحزم بالأحكام ذات الصلة للإيقاف الاختياري الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضا مع الالتزام بحزم بالقوانين التي تحكم التعاقدات العامة، والإجراءات المتبعة في إصدار شهادات الوجهة النهائية وتدوين بيانات التوريد. وتعد السلطة العليا مسؤولة أيضا عن منع أي اتجار غير مشروع بالأسلحة في أراضي بوركينا فاسو''.

ومن المفهوم أيضا، أن الأمم المتحدة ستبلغ بالكيفية التي ستستخدم بها الأسلحة التي ستحصل عليها بوركينا فاسو، وذلك في إطار ميزانيتنا الوطنية وأن أي نقل للأسلحة سيتم بعد اتصالات مسبقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

هذا باختصار هو مضمون الإجراء الذي نأمل أن يزيل، مرة وإلى الأبد، أي لبس ويبدد كل شك بشأننا. قليلة جدا هي الدول التي تبدي استعدادها لإخضاع نفسها لهذا الإجراء، الذي يرقى إلى التعدي على السيادة. وقد فعلت بوركينا فاسو ذلك إثباتا لعزمها الأكيد على الإسهام في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وأي إجراءات أخرى ترمي إلى ضمان السلم والأمن في أفريقيا والعالم.

وفي ضوء كل هذه الجهود التي بذلتها بلادي، يصعب علينا حقا أن نفهم التوصيات الواردة في الفقرة ٣٥ من التقرير. وبموجب هذه التوصيات، يوصي فريق الخبراء بإجراء تحقيقات جديدة في مستوردات بوركينا فاسو من الأسلحة في السنوات الخمس الماضية - أي حتى قبل أن ينظر المجلس في قضية سيراليون، لأن أول قرار بشأن سيراليون يرجع تاريخه إلى عام ١٩٩٧. وأقولها بصراحة، إننا لا نفهم الأسباب الكامنة وراء هذه التوصية التي لا تقدم أي تشجيع للخطوات التي اتخذتها بلادي، بل إنها لا تسهم على الإطلاق في السعي لإيجاد حل للأزمة في سيراليون. وأقولها متلطفا، إن حكومتي ترى أن أفضل جائزة لالتزامنا الكامل بالتعاون مع الأمم المتحدة كان ينبغي أن تتمثل في طي صفحة الماضي بغية إعطاء الفرصة للحاضر والمستقبل.

ختاما، سيدي الرئيس، وبدون استباق للحكم على أي قرارات قد يتخذها مجلسكم في ختام مداولاته حول تقرير فريق الخبراء، نود أن نشكر أولئك الذين تفهمونا وساندونا وأولئك الذين لم يتورعوا عن انتقادنا. أنتم جميعا أهل لاحترامنا، لأنكم جميعا، كل على طريقته ووفقا لرؤيته للحقائق الموضوعية وللإنصاف، قد أدى واجبه.

**السيد جاغني** (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإننا نشعر بالاغتباط إذ نراكم في مقعد الرئاسة. ونظرا لنشاطكم الأسطوري وسعة خبراتكم فنحن على ثقة بأن رئاستكم ستكون ناجحة وفذة. ونتمنى لكم كل التوفيق. وبالمثل يود وفد بلادي أن يثني على سلفكم السفير لافروف، على إنجازه مهمته على خير ما يرام.

أما بعد، فإننا نشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة المكرسة لمناقشة تقرير فريق ا لخبراء المعني بالماس والأسلحة السيراليونية. ونثني على فكرة تسلط الأضواء على هذه المسألة الشائكة. إذ يتيح ذلك لنا الفرصة لإثبات براءة ذمتنا وأيضا لوضع حد للضغائن في منطقتنا دون الإقليمية بغرب أفريقيا، التي أوجدها الماس السيراليوني الملوث بالدماء في الآونة الأخيرة، وزادها حدة تقرير فريق الخبراء الواسع الشامل.

نحن في غامبيا شعرنا بالصدمة إزاء المزاعم الخبيثة عديمة الأساس التي وجهت لنا. إننا أمة محبة للسلام وقد تمتعنا دائما بعلاقات ممتازة مع سيراليون، البلد الشقيق، ولقد جعلت تلك المزاعم الدم يغلي في عروقنا وتركتنا في حيرة نتساءل إن كانت هناك أسباب غامضة أو غير معروفة لنا، جعلت الفريق يستهدف دم بلادنا. وبرغم كل خلاف، فإن دمنا ليس فاترا. وكل ما نريده هو تصحيح هذا الموقف.

أولا وقبل كل شيء، كنا نظن أن فريق الخبراء سيقوم بدافع الكياسة بزيارة غامبيا ومناقشة كل ما يعن له مع السلطات المختصة في غامبيا، مثلما فعل الخبراء مع بلدان أخرى ورد ذكرها في تقرير الفريق.

فلماذا لم يفعلوا ذلك؟ هل هي خطة خفية تستهدف شن حملة ضد غامبيا لتلطيخ سمعتها؟ وما هو الدافع وراء هذه الادعاءات التي لا أساس لها؟ لقد كان ممثل أوكرانيا محقا تماما عندما قال إن كل الأدلة ذات الصة ينبغي أن تعرض على الحكومات المعنية. لكن ذلك لم يكن الحال فيما يتعلق بحكومتي. إلا أننا جميعا نريد إقامة علاقة عمل صحية ومثمرة مع الفريق.

واسمحوا لي بأن أسارع إلى توضيح أننا لم ننكر أبدا أن بعض الأفراد قد انخرطوا في هذه التجارة من قديم الأزل - قبل أن تحصل غامبيا على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٦٥ بزمن طويل. وهذا ليس سرا. إنني وزميلي من سيراليون، وهو صديقي أيضا، سخرنا من هذه المسألة في مرات كثيرة. وهو موجود هنا ويشهد على ما أقول. ولكن

ينبغي أن يكون هناك تمييز بين الأعمال التي يرتكبها الأفراد وبين أعمال الحكومات. فالأفراد ينبغي أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم. ولا يجوز أن تؤخذ الحكومة بجريرة الأفراد أو مجموعة من الأفراد، خاصة في حالة مثل هذه.

ولهذا فإننا نصر على دعوتنا لفريق الخبراء لزيارة غامبيا وعلى أن يقدم الفريق إلى السلطات في بانجول كل الأدلة التي لديهم - لو كان لها وجود - والتي تربط بين الحكومة وبين هذه التجارة غير المشروعة. وهذا هو كل ما نطلبه من هذه الهيئة: وهو أن تعامل غامبيا معاملة عادلة. ولذلك فإننا نطالب مجلس الأمن بأن يتحلى بالإنصاف، وأن يسترشد بمبدأ المساواة في معاملة جميع الدول، وأن يوفد فريق الخبراء إلى غامبيا، وأن يظهر لنا الفريق أي دليل يثبت أن حكومتنا تصدر الماس.

إنه لأمر محزن أن يقال ذلك عن بلد ليست لديه موارد تعدينية. إنه اتهام سخيف ببساطة. وستدافع حكومة غامبيا عن مصداقيتها مهما كلفها الأمر، ولكننا نريد أن نعطي المجلس الفرصة لكي يوفد فريق الخبراء إلى بانجول أولا، قبل أن نتخذ أي إجراء مناسب لاستعادة سمعة بلدنا الطيبة.

وحمدا لله، أنه في حالة غامبيا، لا توجد أي أدلة من أي نوع تفيد بوجود أي صلة بين مبيعات الماس وبين الأنشطة العسكرية الجارية في سيراليون. علاوة على أن غامبيا ليس لها حدود مع سيراليون.

ربما يكون الماس قد مر عبر غامبيا إلى جهات أخرى، عن طريق بعض الأفراد الذين يتصرفون بلا ضمير، ولكن مجرد التلميح إلى أن الحكومة تشارك في هذه المعاملات أو تغض الطرف عنها، أو تجني أي دخل من هذه التجارة غير المشروعة، إما بفرض ضرائب أو غير ذلك، لهو أمر مناف للكياسة والذوق.

ونظرا لموقف غامبيا فيما يتعلق بصون السلم والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية بخاصة وفي أفريقيا بعامة، فإن البلد لا يمكنه أن يشارك في أي نشاط قد يؤثر تأثيرا سلبيا على سيراليون أو أن يشارك في الحصول على الأسلحة والتشجيع على الحرب. وستمضي غامبيا، على الرغم من شح مواردها، في بذل كل ما في وسعها للإسهام في البحث عن حل مشرف للأزمة في سيراليون. إن الأواصر التي تربط بين سيراليون وغامبيا - وهي كثيرة وترجع إلى قرون عديدة - أواصر متينة للغاية بحيث لا تؤثر فيها هذه الاتهامات التي لا أساس لها. ويشهد عدد اللاجئين من سيراليون في غامبيا على الروابط العريقة من الصداقة والتعاون التي تربط بيننا وبين ذلك البلد.

وفي الختام، تطالب حكومة غامبيا الفريق مرة أخرى بأن يسحب بيانه المتعلق بناميبيا وأن يبين، في أسرع وقت ممكن، المواعيد التي يمكن فيها لوفد يمثل فريق الخبراء أن يقوم بزيارة بانجول، حتى يتسنى لنا، نحن والفريق، أن نبلغ العالم بأسره بأن غامبيا على وعي تام بالتزاماتها الدولية بحيث لا تتورط في مثل هذه التجارة الشائنة. وهذه الادعاءات لا أساس لها، ولذلك فإننا نريد رفع اسم بلدنا من قائمة البلدان التي تتعامل مع الماس الملوث بالدماء.

ما زال الوقت كافيا لتصحيح السجلات. ولهذا فإننا نؤيد تمديد ولاية الفريق، على نحو ما اقترحت المملكة المتحدة وبهذه الطريقة، سيكون في مقدور الفريق أن ينفذ عمله الذي لم يتم، بما في ذلك زيارة غامبيا في وقت مبكر، ومن المستصوب أن تتم هذه الزيارة قبل الاجتماع المقرر عقده في بداية الشهر القادم بين مجلس الأمن والوفد الوزاري الذي يمثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - حتى يمكن تنقية الأجواء فيما يتعلق بحكومتي.

أود أن أردد كلمات الرئيس فأقول، ينبغي أن نتصرف بسرعة بشأن تقرير الفريق، ولكن بإنصاف. وكل ما نطالب به هو أن تعامل غامبيا بإنصاف بفصل الحقائق عن الأكاذيب. وهذا هو كل ما نريده، لا أكثر ولا أقل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كوت ديفوار. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد بوا - كامون** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، لإتاحة الفرصة لكوت ديفوار للاشتراك في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، التي تتناول مرة أخرى الحالة في سيراليون في ضوء تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠). وقد قدم السفير شودري هذا التقرير الوارد في الوثيقة S/2000/1195، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأنني أثني على السفير شودري نظرا لنوعية العمل المضطلع به.

قبل أن أواصل ملاحظاتي بشأن هذا الموضوع، اسمحوا لي أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تحيات وفدي القلبية وتهنئته الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبمناسبة الألفية الجديدة. وتفضلوا أيضا بقبول تمنياتي الطيبة، إذا لم يكن الوقت متأخرا على ذلك، بمناسبة العام الجديد. إن الدور الهام الذي يضطلع به بلدكم النشيط، جمهورية سنغافورة، في النهوض بالتنمية والسلم في جميع أنحاء العالم يحملني على الاعتقاد الراسخ بأنكم ستضطلعون بمهمتكم بنجاح، لما فيه خير منظمتنا وأعضائها.

إن التقرير موضوع اجتماعنا اليوم، يزود المجلس بمعلومات تتعلق بانتهاكات محتملة للتدابير التي اتخذها المجلس لإنهاء العلاقة بين تجارة الماس وبين الإمداد بالأسلحة والمعدات المتعلقة بها وتوزيعها، من خلال مختلف السبل والوسائل في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وغيرها من المناطق.

في هذا السياق الإقليمي، ذكر اسم بلدي في عدة مواضع من التقرير بوصفه من بين البلدان التي لها علاقات خاصة مع البلدان أو الأطراف المتورطة في الصراع في سيراليون. وأكثر من ذلك، ذكر اسم بلدي بوصفه مسرحا للمعاملات التجارية في الماس وممرا للملاحة الجوية تستفيد منه القوى الفاعلة في الحرب في سيراليون.

وقبل أن أحاول الرد على أجزاء التقرير التي توحي ضمنا بأن كوت ديفوار تؤدي دورا هاما في أنواع مختلفة من التجارة التي تدعم المجهود الحربي للأطراف المتصارعة في سيراليون، أود إبلاغ المجلس بأن بلدي يوافق على مبادرته الخاصة بتكليف فريق من الخبراء بمهمة إلقاء الضوء على قضية مشاركة دول المنطقة دون الإقليمية.

وأود أيضا إبراز حقيقة أن كوت ديفوار لم تتمكن من تزويد فريق الخبراء بإحصائيات حول واردات وصادرات كوت ديفوار من الماس في وقت مناسب، أي قبل إعداد تقرير الفريق. وقد فعلت ذلك فيما بعد، في رسالة بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى أمانة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون. وكان مبرر ذلك التأخير الوضع السياسي غير المستقر الذي ساد كوت ديفوار منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. فمنذ ذلك الحين، جاءت أربع حكومات، وكان التأخير بسبب التغييرات الإدارية، وليس بسبب أي تجاهل أو عدم اهتمام بالأمم المتحدة من جانب بلدي. وأود مرة أخرى التأكيد للمجلس على التزام حكومة كوت ديفوار باتخاذ تدابير صارمة لضمان التقيد بجزاءات مجلس الأمن ضمن إطار سياساتها الشاملة.

ويتناول الجزء الثاني من التقرير الأسلحة. إذ يتناول فصله الثالث، المعنون ”دور بلدان أخرى“، بالتفصيل أسلحة الجبهة المتحدة الثورية. وتقول الفقرة ١٩٤ إن السماسرة وتُجار السلاح هم الممونون الرئيسيون للجبهة وأن أغلب الإمدادات الكبيرة من الأسلحة والذخيرة لا تصل إلى الجبهة إلا بشكل غير مباشر وعن طريق بلدان لديها حكومات متعاطفة معها. وتذكر الفقرة ١٩٥ كوت ديفوار، وتقول إن:

”كوت ديفوار، تحت إدارات سابقة، كانت متعاطفة مع الحكومة الليبرية، وبشكل غير مباشر مع الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وترجع علاقة كوت ديفوار هذه إلى فترة تدريب الجبهة والمتمردين الليبريين في كوت ديفوار في أوائل التسعينيات“.

وفي هذا الصدد، أود أن أوضح أن كلمة ”التدريب“ ليست دقيقة، حيث أن التدريب يتضمن جوانب عديدة. فما الجانب الذي نتحدث عنه هنا؟ يجب تفادي أي تشويش للفروق.

بعد هذا القول، أود التأكيد على أن كوت ديفوار كانت تجتهد باستمرار للحفاظ على علاقات ممتازة مع جميع جيرانها المباشرين. وفيما يخص ليبريا بالتحديد، ينبغي ملاحظة أن ليبريا هي مثل بلدان أخرى تشترك مع كوت ديفوار في الحدود، من حيث أنها تتألف من الشعوب ذاتها، والتي تم الفصل بينها عن طريق الحدود الموروثة من الاستعمار. ولا بد أن نتذكر أن الكرانيين والجيوبيين في ليبريا هم الغويريين والياكوبا في كوت ديفوار. علاوة على ذلك، كان بسبب هذا التجانس العرقي بالتحديد أن تم الاندماج المتآلف للاجئين الليبريين في كوت ديفوار.

كذلك ينبغي ملاحظة أن الرئيس الراحل هوفوي – بويني – أول رئيس للبلاد – وحكومة وشعب كوت ديفوار لم يدخروا جهدا للمساعدة في إعادة السلم إلى ليبريا. ويشهد على تلك الحقيقة الآلاف من اللاجئين الليبيريين الذين استقبلهم بحفاوة شعب كوت ديفوار في أوج الحرب الأهلية في ليبريا.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نتذكر أيضا الدور الذي أدته كوت ديفوار في محاولة استعادة السلم في ليبريا وسيراليون. ونتذكر من تاريخ سيراليون الحديث اتفاقات أبيدجان التي وقّعت عليها حكومة فريتاون والجبهة المتحدة الثورية، والتي كان يقودها آنذاك السيد فوداي سنكوح. كذلك أود تذكير المجلس بأنه بفضل جهود الدبلوماسيين من كوت ديفوار تم إقناع السيد سنكوح بالتخلي عن اعتصامه في غابات سيراليون والحضور إلى طاولة المفاوضات. ولا يبدو من الإنصاف لنا أن يتم تفسير العلاقات التي أقمناها، ولا نزال نقيمها، مع البلدين الشقيقين ليبريا وسيراليون – وحتى مع الجبهة المتحدة الثورية – بوصفها مؤشرا على التعاطف مع الأنشطة البغيضة التي يدينها المجتمع الدولي. وكان من الأفضل لو توخى التقرير الدقة في هذه النقطة، خاصة وأن الأحداث المذكورة يعود تاريخها إلى بداية التسعينيات.

وكان ينبغي توخي دقة مماثلة في الفقرة ٢٠٩، التي تشير إلى رحلة جوية لطائرة BAC-111 أوكرانية يزعم أنها طارت إلى أبيدجان بدون إعلان تاريخ وتوقيت وصولها، وهي معلومات ضرورية للتحقيقات الوطنية.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢١٦، التي تشير إلى أنشطة خاصة لرجل أعمال إسرائيلي مقيم في أبيدجان، والذي يزعم أنه على علاقة وطيدة جدا بالرئيس تشارلز تايلور، أعتقد أن المجلس سوف يتفق معي في أن أنشطة وتحركات

ذلك الشخص لا يمكن أن تُنسب إلى حكومة كوت ديفوار، خاصة وأن ذلك الشخص يحمل جواز سفر دبلوماسيا ليبريا.

وفيما يخص النقاط الفنية في التقرير المتعلقة بأنظمة مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا وبنظام إصدار الشهادات للماس المستخرج من سيراليون، يسعد بلدي أن يدعم أية مبادرة لجعل جزاءات الأمم المتحدة أكثر فعالية ولا تعرض للخطر مصالحة الوطنية أو، قبل كل شيء، لا تشمل نفقات إضافية على بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وعلى نحو مماثل، كوت ديفوار على استعداد للتوقيع - هذا إن لم تكن قد وقَّعت بالفعل - على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد للبلدان المجاورة لكوت ديفوار، والمجتمع الدولي بصفة عامة، على أن حكومة بلدي لم تسمح قط، ولن تسمح أبدا، لأي طرف باستخدام أراضيها في تقويض السلامة الإقليمية أو السياسية لأي بلد في أفريقيا أو أي مكان آخر بالعالم.

وانطلاقا من هذا الالتزام، تؤكد كوت ديفوار بجمهوريتها الثانية، تحت قيادة الرئيس لوران غباغبو، على استعدادها الكامل لمواصلة العمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجان الجزاءات.

إن السلطات الجديدة في بلدي التي تولت الحكم قبل ثلاثة أشهر فقط، تدعو المجتمع الدولي إلى إعطائها الوقت للاستقرار وللتعرف على هذه القضايا، ومنحها التفاهم بحيث تستعيد لمكانة وصورة كوت ديفوار كامل قوتها على الساحة الدولية، وفقا لمبادئ وقيم الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد آدم** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسويد بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما فعل سفير السويد، أود أنا أيضا تهنئة السفير تشودري وفريق الخبراء على العمل الممتاز الذي أنجزوه.

ويود بلدي انتهاز هذه الفرصة ليؤكد عزمه على إيجاد حل لمشكلة ماس الصراع، وليقول أيضا إننا نتفق تماما مع استنتاجات فريق الخبراء. وأود توضيح ثلاث نقاط محددة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء نظام عالمي لإصدار شهادات للماس الخام على غرار النظام الذي اعتمدته سيراليون، أود أن أذكِّر بالدور البارز الذي اضطلعت به بلجيكا في عملية كيمبرلي، إلى جانب بلدان أخرى تعمل في تجارة الماس. وأحد أهداف هذه العملية هو على وجه التحديد إنشاء نظام من هذا القبيل.

إن بلجيكا لديها خبرة عظيمة في مجال الماس. وهذه الخبرة مكنتنا من الإسهام بشكل حاسم في إنشاء نظام إصدار الشهادات الذي اعتمدته سيراليون. ونحن مستعدون لتشاطر هذه الخبرة مع المجتمع الدولي حتى يتسنى التوسع في هذا النظام.

والفقرة ١٦٢ من التقرير (S/2000/1195) تذكر أن ”من الأساسي، كمسألة ملحة“، التوصل إلى نظام متساوق للإحصاءات والتوثيق العمومي لواردات وصادرات الماس. ونحن نؤيد هذا المفهوم كما نؤيد فكرة الشفافية في هذا المجال. كما أننا مقتنعون بأن أي نظام عالمي قد يُنشأ لإصدار الشهادات، وأيا كان نوعه، فستكون الشفافية أحد العناصر الأساسية لنجاحه. وبلدي يقوم على أساس شهري وسنوي، بنشر إحصاءات مفصلة وكاملة عن جميع واردات وصادرات الماس.

ختاما، في الفقرة ١٦٥، يقترح التقرير إنشاء ”مركز تنسيق دائم ... لرصد الالتزام بالعقوبات“. وبلجيكا تؤيد هذه الفكرة لأننا نعي مخاطر التداخل والازدواج التي يسببها وجود ثلاثة أفرقة خبراء في آن واحد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل النيجر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

**السيد موتاري** (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن امتنان النيجر لتمكينها من التكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، المتعلق بتقرير فريق الخبراء عن الاتجار بالماس وحالة الصراع السائدة في سيراليون، الذي عرضه صباح اليوم السفير شودري ممثل بنغلاديش.

فيما يخصنا، نرى أن تَوَلي السيد كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، رئاسة هذا المجلس الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، هو الضمان لإجراء مناقشة هادئة ونزيهة تكون نتيجتها مفيدة لسيراليون ولأفريقيا والعالم.

وتحقيقا لهدف إحلال السلام في منطقتنا، منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وإحلال السلام والاستقرار والرفاه في قارتنا بأكملها، وهو ما يتوق إليه شعبنا، ما انفك بلدي يعمل عن كثب كل هذه الفترة الطويلة، مع سائر أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي، عندما أطلع وفدنا على المعلومات الواردة في التقرير، شرع في إجراء التحقيقات الأولية اللازمة، وأبلغ الأمانة العامة بالمعلومات التالية.

إن الطائرة طراز BAC-111، المسجلة تحت اسم VP-CLM، والتي تملكها شركة Aerdeasing Inc.، هبطت بالفعل في نيامي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ٢١/١١ بالتوقيت المحلي، قادمة من مونروفيا، وغادرت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٩/٠٢، بالتوقيت المحلي. إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن تحديد أي نوع من البضاعة كانت تحمله تلك الطائرة لأن السجلات لا يُحتفظ بها إلا لمدة ثلاثة أشهر. ومع ذلك، أمرت السلطات المختصة في النيجر بإجراء تحقيق لكي تحصل على المعلومات التي طُلبت منها.

وبالطبع، فإن النيجر سيقدم تعاونه الكامل والصادق لأية مبادرة يضطلع بها هذا المجلس لإحلال السلام والأمن في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أُعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أعظم مشاعر الإعجاب، وأن أتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمهامكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، السفير لافروف الممثل الدائم للاتحاد الروسي - ذلك البلد العظيم الذي ما زلنا نحتفظ بذكريات حية عن زيارته الممتعة - عن عميق تقديرنا للطريقة الممتازة التي ترأس بها المجلس في الشهر الماضي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النيجر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.